على هامش مؤتمر المحللين لنتائج التسعة أشهر الأولى من 2020

الصقر: «الوطني» قدم نموذجاً يحتذى به في إدارة الأزمة

- نتائجنا تعكس مرونة نموذج أعمالنا
- استمرار تنويع مصادر دخل المجموعة والإسراع بالتحول الرقمي بصدارة أولوياتنا

عصام الصقر

بنك الكويت الوطني

- الجائحة أثبتت نجاح خططنا لمواجهة الطوارئ وتفوق قنواتنا الرقمية
- سياستنا التحوطية تدفعنا للاستمرار في بناء المخصصات رغم بوادر التعافي بالربع الثالث
- البنوك قادرة على تحمل تداعيات الجائحة وانخفاض أسعار النفط بدعم من مركزها المالي الصلب

- نواصل الاستثمار بما يلزم لتحقيق أهدافنا الإستراتيجية بالتزامن مع تطبيقنا مبادرات لخفض التكاليف
- موظفو البنك أهم موارده والركيزة الأساسية لاستمرار نجاحه وتفوقه في المستقبل
- رونغي: نتائجنا المالية إيجابية للغاية على الرغم من مضاعفتنا للمخصصات والانخفاض القياسي للفائدة
- نمو حجم أعمالنا ساهم في تخفيف تأثير التراجع القياسي بسعر الخصم على إيرادات الفوائد

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر على هامش مؤتمر المحللين لنتائج التسعة أشهر الأولى من العام 2020 «ما زلنا نعمل في بيئة تشغيلية استثنائية في ظل تداعيات جائحة كورونا في جميع أنحاء العالم بما في ذلك الكويت. وقد شهد الربع الثالث من العام ظهور بوادر تعافي تدريجي مقارنة بالربع الثاني. ورغم أن الآفاق المستقبلية لا تزال حافلة بالتحديات، إلا أن لدينا تفاؤلاً حذراً بتحسن ظروف الاقتصاد الكلي».

وأضاف الصقر أن الربع الثالث من العام الجاري قد شهد استمرار استمرت استراتيجية التنويع للمجموعة والتي تمنح نموذج أعمال البنك مرونة أكبر في مواجهة الظروف الصعبة. كما استمر التركيز على الإسراع بعملية التحول الرقمي للعمليات الأمامية والخلفية، بالتزامن مع ترشيد التكاليف، وستظل هذه الركائز ذات أولوية للفترة المتبقية من العام، وحتى العام 2021. أما الاتجاه الثاني فقد تمثل في الالتزام الثابت تجاه أصحاب المصالح، حيث تجلى ذلك بشكل خاص في التركيز على دعم العملاء والموظفين والمجتمع والحكومة في الكويت.

البنوك قوية

وأوضح الصقر أن تداعيات جائحة كورونا لاتزال تشكل تحدياً كبيراً أمام الاقتصاد الكويتي والإقليمي والعالمي. وفي الكويت، كما هو الحال في باقي دول مجلس التعاون الخليجي، كان التأثير على النشاط الاقتصادي أكثر حدة بسبب انخفاض أسعار النفط، ما شكل مزيداً من الضغوط على الأوضاع المالية للدولة، حيث من المتوقع أن يصل عجز الموازنة لهذا العام إلى أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من ظروف البيئة التشغيلية الصعبة وتأثيرها الحتمي على أرباح القطاع المصرفي، أشار الصقر إلى أن عمليات بنك الكويت الوطني في جميع المناطق الجغرافية قد شهدت بوادر تعافي جزئي خلال الربع الثالث بالتزامن مع تخفيف قيود الإغلاق والفتح التدريجي للأنشطة الاقتصادية. وعلى الرغم من انخفاض أرباح المجموعة بنسبة 44.2% على أساس سنوي، أوضح الصقر أن الانخفاض يتناسب مع حجم التحديات والتداعيات التي تواجه القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

وأكد الصقر أن البنوك الكويتية الكويتية قد أصبحت أقوى بكثير مما كانت عليه قبل عقد من الزمن، ما يعزز قدرتها على تحمل تأثير هذه الأزمة المزدوجة من تداعيات الجائحة وانخفاض أسعار النفط.

سياسة متحفظة

وفي مواجهة تلك التحديات التشغيلية بين الصقر أن بنك الكويت الوطني واصل تطبيق سياسته المتحفظ تجاه إدارة المخاطر، واستمر في بناء المخصصات تحسباً لحالة عدم اليقين السائدة وظروف التشغيل الصعبة التي تعاني منها العديد من القطاعات، حيث قام البنك بزيادة تكلفة مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض القيمة خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام بنسبة 98.4% على أساس سنوي، والذي كان له تأثير سلبي على صافي الأرباح.

وأكمل الصقر مؤكداً على ستمرار البنك في مراقبة التكاليف بعناية، مع التركيز المستمر على المبادرات الهادفة لخفض التكاليف التي بدأ تنفيذها في وقت سابق من العام. وقد ساعد ذلك في الحفاظ على المصروفات التشغيلية عند المستوى المناسب، مع السعي لتحقيق المزيد من التحسن في المستقبل.

حيث يهدف نهج البنك الخاص بإدارة التكاليف إلى تحقيق التوازن بين استراتيجية مبادرات خفض التكاليف ورفع الكفاءة على مستوى المجموعة للحد من تأثير الأزمة على الربحية، وبين مواصلة ضخ الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ومواصلة التوسع في الأسواق الرئيسية التي نعمل بها.

وأضاف الصقر أنه وعلى الرغم من أن الجائحة لم تنته بعد، وأن تداعيات الأزمة الاقتصادية لاتزال قائمة، ولكن هناك ثقة كبيرة في قدرة البنك على احتواء تداعيات هذه الأزمة بفضل المركز المالي القوي الذي تم بناؤه على مدار سنوات طويلة. ومرونة نموذج أعمال البنك واستراتيجيته لتحقيق النمو.

ويتمتع البنك بميزانية عمومية قوية للغاية وهو ما ينعكس على نسب رأس مال القوية ومستويات جودة الأصول العالية والسيولة المريحة، ما يدعم من قدرته على تحمل تداعيات الأزمة، ومواصلة نمو الربحية مع بدء التعافي تدريجيا.

الدين العام

ورداً على سؤال حول قانون الدين العام الجديد، قال الصقر أن الحكومة لديها خيارات محدودة في حال لم يتم إقرار قانون الدين العام من مجلس الأمة الجديد حيث سيكون على الحكومة في ذلك الوقت اللجوء إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وهو الأمر الأكثر صعوبة.

وأشار الصقر إلى أن إقرار قانون الدين العام أصبح قضية سياسية سوف تتحدد اتجاهاتها بعد انتخاب مجلس أمة جديد خلال الأسابيع القادمة، وفي ظل ما تفرضه الجائحة من تداعيات اقتصادية وانحسار للحلول والبدائل المتاحة أمام التمويل الحكومي يتوقع أن يتم إقرار القانون من مجلس الأمة الجديد.

توزيعات نقدية

وحول التوزيعات النقدية عن الأرباح السنوية للعام الجاري، أكد الصقر أنه من السابق لأوانه تكوين رؤية واضحة حول التوزيعات. حيث لا يزال هناك 3 أشهر حتى نهاية العام. ومع ذلك، سوف يتبع البنك النهج المعتاد بعد إعلان الأرباح السنوية بنهاية العام. وتكون الأولوية لتدعيم المتطلبات الرأسمالية المستقبلية وبعدها يتم إقرار توزيعات الأرباح، وهو ما سوف يخضع في النهاية لتوصيات مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية.

كما أكد الصقر على تمتع البنك برأسمال قوي للغاية على مستوى جميع النسب الرأسمالية، مع وجود مصدات رأسمالية مريحة تتجاوز كافة المتطلبات الرقابية حيث وصل معدل كفاية رأس المال إلى 17% في نهاية سبتمبر 2020. وفي الختام أكد الصقر على أن الوطني قد تميز خلال الجائحة وما شهدته من ظروف استثنائية بالنجاح في العمل عن بُعد بشكل كامل وتطبيق خطط الطوارئ وإجراءات التعافي من الأزمات، وتفوق قنواته الرقمية.

كما توجه الصقر بالشكر إلى كافة موظفي البنك لجهودهم المتواصلة وتفانيهم في القيام بمهامهم، مؤكداً أن موظفي البنك هم أهم موارده وأسباب نجاحه.

ومن جانبه قال المراقب المالي لمجموعة بنك الكويت الوطني سوجيت رونغي «كما نعلم جميعاً أن جائحة كورونا وما تبعها من إغلاق وفرض قيود على السفر وغيرها من إجراءات قد أثرت بالسلب على كافة الأنشطة الاقتصادية ومنها البنوك والمؤسسات المالية. ومع تخفيف تلك القيود خلال الربع الثالث شهدت البيئة التشغيلية تحسناً طفيفاً ولكن تبقى حالة عدم اليقين في ظل استمرار انتشار الفيروس حتى الآن».

وأشار رونغي إلى أن الأرباح التي تم تحقيقها على الرغم من بيئة الأعمال المليئة بالتحديات، تعكس مرونة نموذج أعمال البنك في ظل الانخفاض الكبير في أسعار الفائدة، وضعف النشاط الاقتصادي والذي ألقى بظلاله على حجم الأعمال وأدى إلى بناء المزيد من المخصصات التي تضاعفت قيمتها خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري.

ورداً على سؤال حول أثر خفض بنك الكويت المركزي الفائدة على أصول البنك بنسبة 0.125% على إيرادات البنك، أكد رونغي أن الإبقاء على سعر الخصم دون تغييرهو الأهم والأكثر تأثيرا فيما لن يكون هناك تأثير ملحوظ نتيجة التخفيض الطفيف لأسعار الفائدة على الأصول الأخرى.

وعن توقعات التعثر مستقبلاً، أكد رونغي ضرورة الانتظار حتى نهاية برنامج تأجيل قروض الشركات، حيث سيكون هذا هو الوقت الذي ستتضح فيه الصورة بشكل أكبر فيما يخص القروض المتعثرة كما أكد على أن الزيادة في نسبة القروض المتعثرة من 1.1% في ديسمبر إلى 1.89% ترجع بشكل جزئي لتكوين مخصصات احترازية بشكل عاجل، الأمر الذي تطلب تصنيف قروض معينة ضمن القروض المتعثرة.

«الغرفة» تشارك في اللقاء التشاوري الدوري لوزراء التجارة الخليجيين

جانب من اللقاء

شاركت غرفة تجارة وصناعة الكويت في الاجتماع التنسيقي للقاء التشاوري الدوري بين وزراء التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي مع رؤساء الاتحادات والغرف الخليجية صباح أمس الأحد عبر الاتصال المرئي، وقد ترأس الاجتماع سمير عبدالله ناس – رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ورئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين وبمشاركة سعادة رؤساء الاتحادات والغرف الخليجية، كما ترأس وفد غرفة تجارة وصناعة الكويت المشارك في الاجتماع فهد يعقوب الجوعان – النائب الثاني لرئيس الغرفة وبمشاركة رباح عبدالرحمن الرباح مدير عام الغرفة وعماد عبدالله الزيد – مساعد المدير العام.

ويهدف هذا الاجتماع إلى التشاور والتنسيق فيما بين الاتحادات والغرف الأعضاء حول المواضيع المزمع طرحها ومناقشتها في اللقاء التشاوري الدوري مع وزراء التجارة بدول المجلس والذي سيعقد بتاريخ 4 نوفمبر 2020، حيث تم الاتفاق على اعتماد عدة مواضيع كان من أهمها: دعم القطاع الصناعي وتحديداً الصناعات الصحية والطبية والزراعية والمواد الغذائية، كما تم التطرق إلى أهمية العمل على وضع تصور كامل لخطة طويلة الأمد للتعامل مع متغيرات أزمة كورونا في حال استمرارها لفترة طويلة، بالإضافة إلى مواضيع أخرى ذات صلة بتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المجلس.

وكانت غرفة تجارة وصناعة الكويت قد ركزت في هذا اللقاء على أهمية إيجاد آلية وتنسيق مشترك فيما بين الدول الخليجية لضمان تدفق السلع دون أية عوائق في ظل المتغيرات التي تفرضها جائحة كورونا.

اللون الأحمر يهيمن على مؤشرات البورصة

جلسة «حمراء» للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس على انخفاض مؤشر السوق العام 106ر9 نقطة ليبلغ مستوى 5336ر02 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1ر97 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 170ر6 مليون سهم تمت عبر 9632 صفقة نقدية بقيمة 37ر5 مليون دينار (نحو 131ر2 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 46ر15 نقطة ليبلغ مستوى 4285ر77 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1ر07 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 90ر5 مليون سهم تمت عبر 3637 صفقة نقدية 4ر9 بقيمة مليون دينار (نحو 17ر15 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 136ر6 نقطة ليبلغ مستوى 5867ر34 نقطة بنسبة هبوط بلغت 2ر28 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 80ر14 مليون سهم تمت عبر 5995 صفقة بقيمة 32ر6 مليون دينار (نحو 114ر1 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 56ر2 نقطة ليبلغ مستوى 4328ر16 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1ر28 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 74ر07 مليون سهم تمت عبر 2846 صفقة نقدية بقيمة 4ر19 مليون دينار (نحو 14ر6 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (منشآت) و(تجارة) و(أركان) و(يونيكاب) أما شركات (أهلي متحد) و(التعمير) و(بيتك) و(أعيان) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (يوباك) و(كابلات) و(ساحل) و(المدينة) الأكثر انخفاضا.

اتباعًا لتعليمات بنك الكويت المركزي

«الخليج» يعقد عموميته لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

عقد بنك الخليج الجمعية العمومية العادية الستون لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، اتباعًا لتعليمات بنك الكويت المركزي، وقد بلغ النصاب فيها 72.87%. وتم خلال الجمعية اختيار كل من أحمد محمد البحر، وعلي إبراهيم عبدالله أعضاءً مستقلين في مجلس إدارة بنك الخليج لاستكمال الدورة الحالية (2018 – 2020).

كما تم خلال الجمعية التصويت على عضوية ثلاثة أعضاء غير مستقلين جدد وهم: الدكتور/ عدنان أحمد شهاب الدين، وبراك عبدالمحسن أحمد العصفور، وعبداللطيف عبدالعزيز الشارخ.

وقال رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، جاسم مصطفى بودي، الذي ترأس الجمعية العمومية: "نرحب اليوم بالأعضاء الجدد المنضمين لعضوية مجلس إدارة بنك الخليج، متمنين لهم التوفيق في هذه المهمة. وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أشكر الإدارة التنفيذية وجميع الفرق العاملة خلال الأشهر الماضية التي كانت صعبة على الجميع، والتي أثبت خلالها موظفو بنك الخليج إخلاصهم وتفانيهم في العمل."

وبعد انتهاء الجمعية العمومية، عقد مجلس الإدارة اجتماعًا تمت فيه إعادة انتخاب كل من وجاسم مصطفى بودي رئيسًا لمجلس إدارة بنك الخليج، وعلي مراد يوسف بهبهاني نائبًا للرئيس.

من الجدير بالذكر أن بنك الخليج قد تأسس عام 1960 وتمّ إدراجه في سوق الكويت للأوراق المالية (بورصة الكويت) عام 1984. وبلغ إجمالي موجودات البنك 6 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2019.